

المجاز عند علماء الأصوليين والنقاد والبلاغيين واللغويين

Metaphor in the view of Fundamentalist, Critics, Rhetoric's and Linguistics

د. نور زمان مدني *

حيات الله **

Abstract

The follower of the culture of the commentators and critics will find the great and multiple efforts of them towards fruitful scientific interpretation and meanings of the Holly Qur'an.

In this regard as other parts of grammar plays a vital role in the interpretation of Quran at the same the Metaphor also play a very basic role. We intended to explore the importance of Metaphor generally and its position in the interpretation of religious issues especially. At the same time we will discuss the variation and difference amongst Critics, Rhetoric's and Linguistics towards understanding of Metaphor through their theories.

This research article is focusing on three main issues, firstly the definition of Metaphor as discussed by primary Arabic sources, secondly usage of Metaphor in religious related issues – acceptance and rejection from fundamentalists and thirdly opinions of critics and rhetoric's regarding metaphor.

*الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية. الجامعة الوطنية للغات الحديثة، اسلام آباد

** محاضر بقسم اللغة العربية الجامعة الوطنية للغات الحديثة، اسلام آباد

إن المتتبع لثقافة المفسرين والنقاد في رياض التأويل يجدهم قد قدموا للناس جهداً علمياً متعددًا ومتنوعًا في ثمرات القراءة والتخريج لمعاني القرآن. ويستلقت انتباهه الحضور الكبير للنصوص العقيدية في مقام التأويل ، وكذا حضور المجاز باعتباره محطة للكلام ، ومركزًا للتأويل وأداة لغوية ناجعة في تلك الجهود.

لذا عقدنا النية أن نقوم بدراسة نرصدها من خلالها آراء العلماء والنقاد في حدود المجاز وخلافاتهم في أثره في مجال العقائد. اشتمل البحث على تمهيد وثلاثة مباحث، تناولت في التمهيد تعريف المجاز من خلال كتب اللغة والأدب، وأما بالنسبة إلى المباحث فأولها المجاز في مجال العقيدة وقضاياها، وثانيها إثبات المجاز وإنكاره لدى علماء الأصوليين، وثالثها آراء البلاغيين واللغويين في المجاز.

تعريف المجاز

المجاز هو الكلام الذي لا يراد به ظاهره، بل معنى خلف العبارة، فحين يقول القرآن عن فرعون أنه يذبح أبناءهم¹ (أى أبناء بنى إسرائيل) فليس المقصود ما يعنيه ظاهر العبارة من أنه هو الذي قام بالتذبيح بنفسه، بل المراد أنه أمر بذلك. وفي قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾² نرى أن ظاهر الكلام هو أنهم أدخلوا أصابعهم كلها في آذانهم، بينما الواقع أن كل واحد منهم قد سد كلا من أذنيه بأنملة من أنامله لا بإصبع كامل من أصابعه كلها.

الكلمات في اللغة العربية إما أن تستعمل في معانيها الأصلية التي وضعت لها العرب، وهذا ما يسمى عند البلاغيين بالحقيقة، فإن العرب وضعت كل كلمة لتدل على معنى معين ، فإذا عدل المتكلم عن هذا المعنى الأصلي الذي وضعت له العرب إلى معنى آخر صارت هذه الكلمة تجوزا لا حقيقة.

فقد وضعت العرب كلمة الأسد على الحيوان المعروف كما وضعت اسم البحر لتدل على هذا الماء المالح المعروف، فإذا نقلت هذه الكلمات عن معانيها الأصلية التي وضعت له العرب إلى معنى آخر وذلك كإطلاق لفظ الأسد على الرجل الشجاع والبحر على العالم، أو الشخص الكريم، وإطلاق لفظ الحمار على الإنسان الغبي لعلاقة الشبه بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول إليه فهذا تجوز في ألفاظ اللغة³.

ومن المجاز ما سمي عند البلاغيين بـ "المشاكلة" كما في قوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾⁴، إذ يقولون إنه سبحانه لا يمكر، وإنما أسند إليه المكر مشاكلة لإسناده في الآية إلى الكافرين.

ومنه كذلك إستعمال ضمير الجمع للمتكلم والمخاطب المفرد تعظيمًا وتفخيماً، كما في الآية الكريمة التالية: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ⁵.

ومنه أيضا ما يسمى بالمبالغة، كقوله تعالى: "وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ"⁶، إذ القلوب لا يمكن أن تصل إلى الحناجر أبداً.

وعندما يسأل الله سبحانه وتعالى نبيه عيسى عليه السلام يوم القيامة: "أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ"⁷، فإنه سبحانه لا يبغي جواباً، إذ هو يعلم الإجابة وليس بحاجة إلى الإستفسار عنها، ولكن المقصود هو إستنكار ما فعله النصراني بعد موته عليه السلام حين ألهوه هو وأمه. والإستفهام أو الأمر أو النهي الذي لا يقصد به إستفهام ولا أمر ولا نهي، بل غرض بلاغي من ورائه وهذا أيضاً ضرب من المجاز.

المجاز في مجال العقيدة وقضاياها

لقد كان المجاز ولا يزال يتبوأ منزلة خطيرة في مجال العقيدة وقضاياها، ولعل الذين تطرقوا في إنكاره إنما كان موقفهم ذلك بسبب إرتباط المجاز بقضية حساسية، هي العقيدة الإسلامية.

ومن ثم رأينا العلماء ينهون على خطورة دور المجاز في ميدان العقيدة، فقد أشار ابن قتيبة إلى ذلك بقوله: وأما المجاز فمن جهته غلط كثير من الناس في التأويل وتشعبت لهم الطرق واختلفت النحل⁸. وكذلك صرح الزمخشري في سياق حديثه عن التخيل ومنزلته من التأويل بأنه "ليس ثمة باب في علم البيان أدق ولا أرق ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات في كلام الله تعالى في القرآن وفي سائر الكتب السماوية وكلام الأنبياء، فإن أكثر تخيلات قد زلت فيها الأقدام قديماً، وما أتى الزالون إلا من قلة عنايتهم بالبحث والتنقيح حتى يعلموا أن في إعداد العلوم الدقيقة علماً لو قدره حق قدره لما خفى عليهم أن العلوم كلها مفتقرة إليه وعيال عليه، إذ لا يحل عقدها المؤربة ولا يفك قيودها المكربة إلا هو، وكم آية من آيات التنزيل وحديث من أحاديث الرسول قد ضميم وسيم الخسف بالتأويلات الغثة والوجه الرثة لأن تأول ليس من هذا العلم في غير ولا نفي ولا يعرف قبيلاً منه في دبير"⁹.

وقد تنبه لخطورة هذا الموضوع يحيى ابن حمزة العلوي، فقد قال في سياق كلامه عن "التخيل" وهو ضرب من المجاز المتعلقة بالمجاز: إعلم أن هذا النوع من علم البديع من مرامي سهام البلاغة المسددة كثير التداول في كلام الله تعالى والسنة الشريفة، لما فيه من الدقة والرموز وإستيلائه على إثارة المعادن والكنوز، ومن أجل ذلك ضل من ضل من الجبرية بسبب

آيات الهدى والضلال، وعمل من أجله على الإنسلاخ من الحكمة والإنسلاخ، وزل من زل من المشبهة بإعتقاد التشبيه، وزال عن إعتقاد التوحيد بإعتقاد ظاهر الأعضاء والجوارح في الآي فارتطم في بحر التمويه، فهو أحق علوم البلاغة بالإتقان، وأولها بالفحص عن لطائفه والمعادن. ومن ثم قال شيخ التحرير محمود بن عمر الزمخشري نور الله حفرته، "ولانرى بابًا في علم البيان أدق وألطف من هذا الباب ولاأنفع لي عونًا على تعاطي المتشابهات من كلام الله تعالى وكلام الأنبياء، ولعمري قال حقًا ونطق صدقًا"¹⁰.

أما المعتزلة فقد أقرروا من الوهلة الأولى بوقوع المجاز بمخلف أنواعه في النص القرآني، بل لقد اعتدوا به أداة لغوية ناجعة لتأويل النصوص الدينية، وتوجيه دلالاتها إلى ما يلائم مبادئهم العقدية وأصولهم الكلامية، وما كان المعتزلة ليوفقوا في بسط تأويلهم المجازي للآيات القرآنية لولا تأكيدهم المبكر على كثرة ورود المجاز في القرآن الكريم، بل لقد كان لهم فضل سبق في الإشارة إلى الطبيعة المجازية للغة¹¹، وهو أمر تفتن إليه اللسانيون والفلاسفة الغربيون المحدثون، وله شأنه الجليل في مباحث الدراسات اللغوية والأدبية الحديثة.

إثبات المجاز وإنكاره لدى علماء الأصوليين

إن المتقدمين لم يكونوا يعرفون المجاز ولا قالوا به، فقد أكد ابن تيمية وابن قيم الجوزية ومصطفى عيد الصباصنة أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز لم يتكلم به أحد من الصحابة أو التابعين ولا احد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والنووي والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، وأن أحدًا من أهل اللغة لم يصرح بأن العرب قد قسمت كلامها إلى حقيقة ومجاز، ولهذا لا يوجد شيء من ذلك عند الخليل أو سيويه أو الفراء وغيرهم¹².

فأما أن أحدًا منهم لم يستعمل مصطلح المجاز فهذا صحيح، لكن عدم معرفة المصطلح أو عدم استخدامه لا يعني بالضرورة الجهل بما يدل عليه أو رفضه، وقد كان الجاهليون والصحابة لا يعرفون مصطلحات النحو والصرف والعروض ولكن لا يستطيع عاقل أن يدعي أنهم لا يكونوا يمارسون كل ذلك ويطبّقون قواعده، بل إن كثيرًا من مصطلحات الفقه كما نعرفها اليوم لم تكن مستعملة على لسان الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ورغم هذا فلا يساويهم في المعرفة بالشريعة وغاياتها والإلتزام بمبادئها وأحكامها أحد ممن جاء بعدهم وعرف من المصطلحات الفقهية مالم يكن يجري على ألسنتهم.

من الأوائل الذين عرف عنهم إنكار المجاز في القرآن الكريم داود بن علي الأصفهاني الظاهري (ت 270هـ) وإبنة محمد (ت 297هـ) وأتباعهما¹³ وكانت قضية إنكار المجاز مبعث جدل

ومناظرة بين المثبتين والمنكرين، فقد ورد في "الإيهاج" أن الفقيه الشافعي أبا العباس بن سريج (ت306هـ) احتج على محمد بن داود الظاهري في إنكاره المجاز في القرآن الكريم بقوله تعالى: **وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَهْدِمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ**¹⁴، فقال: الصلوات لا تهدم وإنما أراد به مواضع الصلوات وعبر بالصلوات عنها على سبيل المجاز¹⁵.
ومما يلجأ إليه نفاة المجاز الادعاء بأن الشرع لم يرد بتقسيم الكلام حقيقة ومجاز¹⁶، وهذه شبهة داحضة، فإن الشرع لم يرد بتقسيم الكلام إلى إسم وفعل وحرف، ولا الأسماء إلى فاعل ومفعول ومبتأ وخبر، ولا الحروف إلى حروف جر وحروف نصب وحروف جزم، ولا الجملة إلى إسمية وفعلية، فهل ننكر على النحو والصرف لهذا؟ إن الشرع إنما أتى بالأصول العقدية والمبادئ الأخلاقية والقوانين التشريعية، وليس من وظيفته البحث في البلاغة ولا النحو والصرف.

وشبهتهم الثانية وهي أن القرآن كله حق ولا يجوز أن يكون حقاً ولا يكون حقيقة¹⁷، فقد أجاب الشيرازي عنها بأنه ليس الحق من الحقيقة بسبيل، بل الحق في الكلام أن يكون صدقاً وأن يجب العمل به، والحقيقة أن يستعمل اللفظ فيما وضع له سواء كان ذلك صدقاً أو كذباً، ويدل عليه أن قول النصراري (اللَّه تَالِثٌ ثَلَاثَةٌ) وهو حقيقة فيما أرادوه، وقوله عليه السلام لرجاله (يا أنجشة ارفق بالقوارير) ليس بحقيقة فيما استعمل فيه، وهو صدق وحق فدل على أن أحدهما غير الآخر¹⁸، وهذه المسألة عرض لها البلاغيون والأصوليون على حد سواء فبينوا الفروق الأساسية بين المجاز وبين الكذب، مشيرين إلى أن أبرز تلك الفروق نصب القرينة في المجاز وعدمه في الكذب¹⁹.

وممن ينكر وجود المجاز في اللغة العربية الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني، حيث نقل عنه السيوطي قوله: لا مجاز في لغة العرب²⁰.

ويعتمد الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني في رأيه هذا على وجهين:

الأول: أن العرب نطقت بالحقيقة والمجاز على وجه واحد، ولم تفرق بينهما على أساس أن هذا المعنى الأول حقيقة وهذا المعنى الثاني مجاز، فجعلك هذا حقيقة وهذا مجاز ضرب من التحكم، فإن اسم السبع وضع للأسد كما وضع للرجل الشجاع.

الثاني: أن كلام تجوزت به العرب عن موضوعه الأصلي إلى غير ما وضع له لنوع مقارنة بينهما في الذات أو المعنى.

أما المقارنة في المعنى كوصف الشجاعة والبلادة، وأما في الذات فكتسمية المطر سماء وتسمية الفضلة غائطا وعذرة، والعذرة فناء الدار والغائط الموضع المطمئن من الأرض كانوا يرتادونه عند قضاء الحاجة فلما كثر ذلك نقل الإسم إلى الفضلة وهذا يستدعي منقولاً عنه مقدماً ومنقولاً إليه متأخراً، ثم يقول وليس في لغة العرب تقديم أو تأخير بل كل زمان قدر أن العرب قد نطقت فيه بالحقيقة فقد نطقت فيه بالمجاز، هذه هي خلاصة رأى الأستاذ الإسفرائيني²¹.

وردّ عليه الإمام السيوطي من وجهين:

الأول: أننا إذا سلمنا له أن الحقيقة لا بد من تقديمها على المجاز فإن المجاز لا يعقل إلا إذا كانت الحقيقة موجودة ولكن التاريخ مجهول عندنا والجهل بالتاريخ لا يدل على عدم التقديم والتأخير.

الثاني: وأما قول الأستاذ أن العرب وضعت الحقيقة والمجاز على حد سواء فباطل لأن العرب لم تضع لفظ الأسد عيناً للرجل ولم تضع لفظ الحمار عيناً للرجل، بل وضعت هذا الإسم عيناً لهذا الحيوان المفترس كما وضعت اسم الحمار عيناً لهذا الحيوان المعروف.

وقد روى ابن الصلاح أن أبا القاسم حكى عن أبي علي الفارسي إنكار المجاز²² ولكن السيوطي لا يسلم بهذا النقل عن أبي علي الفارسي بدليل أن ابن جني وهو تلميذ أبي علي الفارسي وهو أعلم الناس بمذهبه لم ينقل عنه ذلك بل نقل عنه عكس ذلك وهو إثبات المجاز.

ثم عقب السيوطي على هذه الآراء بقوله: ومنكر المجاز في اللغة جاحد للضرورة ومبطل محاسن لغة العرب²³.

يرى السيوطي لو سقط المجاز من القرآن سقط منه شطر الحسن، فقد إتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من الحذف والتوكيد وتثنية القصص وغيرها.

وذكر السيوطي أن من الذين منعوا الإستعارة في القرآن الكريم خاصة القاضي عبدالوهاب المالكي²⁴، ثم هو ينقل عنه في المزهرة كلاماً مطوّلاً عن الفرق بين الحقيقة والمجاز يبدو من خلاله القاضي عبدالوهاب غير منكر للإستعارة بل مسلماً بوقوعها في القرآن الكريم، وذلك عندما يذكر أن تصريف الكلمة من أبرز الفروق إستعمالها الحقيقي وإستعمالها المجازي، ويمث لذلك بلفظة "الأمر" التي هي حقيقة في القول ومجاز في الشأن والحال والأفعال، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى: وَمَا أُمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ²⁵، مبيناً أن الأمر في الآية مجاز وهو بمعنى جملة أفعال فرعون وشأنه²⁶، وغير خفي أن لفظة الأمر في هذا المقام مجاز.

ويناقش ابن تيمية في "كتاب الإيمان" تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز وذلك في معرض رده على الفرق المنحرفة كالمرجئة والكرامية والجهمية الذين يرون أن دلالة لفظ الإيمان على الأعمال مجاز ودلالة لفظ الإيمان عن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر حقيقة، وقد تعرض لأدلة القائلين بوقوع المجاز في القرآن الكريم ويفندها، وهو يعتمد على القرآن الكريم وعلى السنة وعلى أساليب اللغة العربية، ويؤكد ابن تيمية أن تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة ولم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم. ويشير بأن أول من تكلم بلفظ المجاز هو أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه "مجاز القرآن" لكنه لم يعن بالمجاز بما هو مقابل الحقيقة وإنما مقصوده مجاز الآية ما يعبر عنه بهذه الآية²⁷.

ويجزم ابن تيمية بأن هذا التقسيم إما اشتهر في القرن الرابع الهجري وظهرت أوائله في القرن الثالث، ولم يكن موجوداً في القرن الثاني الهجري، اللهم إلا أن يكون في أواخرها. أما رأيه بأن تقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة فهو رأي لا يحالفه التوفيق، لأن الجاحظ الذي توفي في 255هـ من علماء المعتزلة هو من تحدث عن المجاز بما هو مقابل الحقيقة كما تحدث عن الإستعارة وكناية في كتابيه "البيان والتبيين و كتاب الحيوان"، يقول الجاحظ في تعليق قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا"²⁸، إنها من باب المجاز والتشبيه على شاكلة قوله تعالى: أَكَلُونَ لِّلْسُحُوتِ²⁹ وقد يقال لهم ذلك وإن شربوا بتلك الأموال الأنبذة ولبسوا الحلل وركبوا الدواب ولم ينفقوا منها درهماً واحداً في سبيل الأكل وقد قال الله تعالى في تمام الآية: إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا، وهذا مجاز آخر، ثم يأتي الجاحظ ببعض الأبيات الشعرية ويعلق عليها بقوله: وهذا كله مختلف وكله مجاز³⁰.

ويرى ابن تيمية أن دعوى المجاز في القرآن الكريم دعوة باطلة فكل لفظ موجود في كتاب الله وفي سنة رسوله فإنه مفيد بما يبين معناه، فليس في شيء من ذلك مجاز، بل كل حقيقة³¹. ولقد أشار ابن الجويني في مباحثه الأصولية إلى مداخلية المجاز في تحديد دلالات النصوص الدينية، ومن ثم تحديد الأحكام الشرعية المستنبطة منها واعتمده كثيراً في تأويل آيات الصفات³² حتى عده الشوكاني أول ثلاثة وسعوا دائرة التأويل وطولوا ذيلوه³³.

أما الغزالي فقد عرض للمجاز عرضاً مفصلاً في "المستصفى" وفي غيره من كتاباته، فذكر أن المجاز ما استعملته العرب في غير موضوعه³⁴، وبسط القول عن أقسام المجاز وما تعلق بذلك من قرائن وعلامات.

ولقد شدد الغزالي النكير على منكري المجاز مصرحاً بأن اللغة تشتمل على المجاز والحقيقة، وأن القرآن يشتمل على المجاز وعلى الحقيقة³⁵ كذلك، بل وجعل ورود المجاز في القرآن من الكثرة بحيث لا يحصى، ويستدل على ذلك بكثرة الإستعارات سيما في سورة يوسف، وذكر أن المجاز اسم مشترك قد يطلق على الباطل الذي لاحقيقة له والقرآن منزّه عن ذلك، ولعله الذي أراده من أنكر اشتمال القرآن على المجاز وقد يطلق على اللفظ الذي تجوز به عن موضوعه وذلك لا ينكر في القرآن الكريم³⁶.

وتظهر أهمية المجاز في العمل التأويلي عند الغزالي من تصريحه بأنه: يشبه أن يكون كل تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز، وكذلك تخصيص العموم يرد اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز³⁷.

آراء البلاغيين واللغويين في المجاز

المجاز عند ابن قتيبة:

وقد تعرض ابن قتيبة للرد على من أنكروا المجاز وزعموا أن الكلام كله حقيقة ولا مجاز في اللغة بحجة أن المجاز هو أخو الكذب، فيقول: لو كان المجاز كذباً لكان أكثر كلامنا باطلاً، لأننا نقول: لبث البقل وطالت الشجرة وأبنت الثمرة وأقام الجبل وورخص السعر، وتقول: كان الله، وكان بمعنى حدث، والله قبل كل شيء، وقال تعالى: فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقَامَهُ³⁸ لوقلنا لمنكر هذا كيف تقول في جدار رأيت على شفا انهيار؟ لم يجد بدا من أن يقول: بهم أن ينقض أو يكاد أو يقرب، فإن فعل فقد جعله فاعلاً ولا أحسبه يصل إلى هذا المعنى في شيء من السنة العجم إلا بمثل هذه الألفاظ³⁹.

وابن قتيبة من أهل السنة الذين يدافعون عن المجاز في القرآن الكريم وفي اللغة العربية ويفهم من كلامه أنه يميل إلى أن معظم كلمات اللغة من المجاز.

المجاز عند عبدالقاهر الجرجاني:

وشدد عبدالقاهر الجرجاني المكبر على من يتعاطي تأويل كتاب الله تعالى دون دراية بالمجاز وقضاياها، فقال: ومن عادة قوم ممن يتعاطي التفسير بغير علم أن يتوهموا أبداً في الألفاظ الموضوعية على المجاز والتمثيل أنها على ظواهرها فيفسدوا المعنى بذلك ويبطلوا الغرض ويمتنعوا أنفسهم والسماع منهم العلم بموضوع البلاغة وبمكان الشرق، وناهيك بهم إذا هم أخذوا في ذكر الوجوه وجعلوا يكثررون في غير طائل هناك ترى ما شئت من باب جهل قد فتحوه وزند ضلالة قد قدحوا به ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق⁴⁰.

ويقول الجرجاني في أسرار البلاغة: ومن قدح في المجاز وهم أن يصفه بغير الصديق فقد خبط خبطاً عظيماً ويهدف لما لا يخفى ولو لم يوجب البحث عن حقيقة المجاز والكناية به حتى تحصل دروبه وتضبط أقسامه إلا للسلامة من هذه المقالة، مما نحا نحو هذه الشبهة لكان من حق العاقل أن يتوفر عليه ويصرف العناية إليه، فكيف وبطالب الدين حاجة ماسة إليه من جهات يطول عدوها⁴¹.

ينكر عبدالقاهر على فريقين من العلماء، فريق أفرط وهم الذين ينكرون وجود المجاز في اللغة أصلاً، وضع فهم بأنهم مغرورون بذلك، لأنهم يرون أن لزوم الظواهر لازم، وضرب الخيام حولها حتم واجب، وفريق ثان يغلو ويفرط ويتجاوز الحدود، فيعدل الألفاظ والكلمات عن ظواهرها بدون حاجة أو ضرورة تدعو إلى ذلك⁴².

ثم ساق الجرجاني بعض الأمثلة للذين ينكرون المجاز في القرآن الكريم وهم الفريق الأول المفرطون فيقول، أما التفريط فما تجد عليه قومًا في نحو قوله تعالى: **إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ**⁴³، وقوله تعالى: **"وَجَاءَ رَبُّكَ"**⁴⁴، وقوله: **"الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى"**⁴⁵، وأشبه ذلك، فإذا قيل لهم إن الإتيان والمجيء وانتقال من مكان إلى مكان وصفة من صفات الأجسام، وأن الإستواء إن حمل على ظاهره لم يصح إلا في جسم يشغل حيزاً ويأخذ مكاناً، والله خالق الأماكن والأزمنة، وميسر كل ما تصح عليه الحركة والنقل، والتمكن والسكون والانفصال والاتصال، والمحاسة والمجازاة وأن المعنى على أن يأتيهم أمر الله، وجاء أمر ربك وأن حقه أن يعبر بقوله تعالى: **"فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا"**⁴⁶، وقولك للرجل آتيك من حيث لاتشعر، تريد أنزل بك المكروه.

نعم إذا قلت ذلك للواحد منهم رأيته أن أعطاك الرقاق بلسانه، فنبى بينه قلب يتردد في الحيرة يتقلب ونفس تفر من الصواب وتهرب، وفكر واقف لا نحس ولا نذهب إلى آخر كلامه عن هذه الطائفة.

وهذه الطائفة التي وصفها الجرجاني بالتطرف والغرور هي التي تحمل الألفاظ على حقيقتها وتنكر المجاز.

والطائفة الثانية وهم أصحاب الإفراط، وهي الطائفة التي تعتدى في تأويل الألفاظ والنصوص القرآنية عن ظاهرها دون حاجة تدعو إلى ذلك، ويحرصون على تكثير الوجوه، وينسون أن احتمال اللفظ شرط في كل ما يعدل عنه الألفاظ.

ثم يعطي الجرجاني رسالة لكلا الفريقين المنكر للمجاز والفريق المغالي في تأويل النصوص القرآنية بما لا تحتمل عليه من الدلالات، فيجب على الطائفة الأولى وهم المنكرون للمجاز أن تعلم أن القرآن الكريم لم يغير ألفاظ اللغة عن دلالتها الأصلية. وكذلك لم يقض القرآن الكريم بعادات أهلها، ولم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم، ولم يمنعمهم مما سارفون عليه من التشبيه والحذف والإتساع.

كذلك على الطائفة الثانية وهم المغالون أن تعلم أن الله لم يرض لكتابه الذي وصفه بالهدى والشفاء والنور والضياء وإحياء القلوب وروحا تنشرح عنه الصدور لم يرض لكتابه الموصوف بهذه الصفات أن يكون خلاف البيان وبعيدا عن البيان، فألفاظ القرآن صريحة في معانيها وفي دلالتها، فليست ألفاظه كألفاظ اللغز والشعر والمحاجي من الناس، فقد وصف الله كتابه بأنه: عَزِيْزٌ مُّبِيْنٌ⁴⁷.

المجاز عند ابن جني:

أبرز موقف لابن جني يكتب في هذا السياق هو إشارته أن اللغة العربية أكثرها جار على المجاز، وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة⁴⁸، ومن ثم خلس إلى أن التعبير القرآني وارد في معظمه على سبيل المجاز، وسبب ذلك في نظره أن العرب وهم الذين خوطبوا بهذه اللغة الشريفة كانوا أعرف بسعة مذاهبها وانتشار أنحاءها، جرى خطابهم بها مجري ما يألّفونه ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم وعاداتهم في استعمالها، وذلك أنهم يقولون: هذا الأمر يصغر في جنب هذا، أي بالإضافة إليه وقرنه به، فكذلك قوله تعالى: يَا حَسْرَتًا عَلَىٰ مَا فَرَّطتْ فِي جَنبِ اللَّهِ⁴⁹، أي فيما بيني وبين الله إذا أضفت تفريطي إلى أمره لي ونهيه إياي⁵⁰. وذكر في قوله تعالى: " أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا"⁵¹، أنه لما كان العرف أن يكون أكثر الأعمال باليد جرى هذا مجراه⁵².

وببدو أن لميول ابن جني الإعزالية أثر في إسرافه في القول بمجازية اللغة والنصوص القرآنية، ويتضح ذلك من تصريحه بأن أفعال الخالق سبحانه وتعالى مجاز، نحو خلق السماوات والأرض وما كان مثله، ألا ترى أن عز إسمه لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا، ولو كان حقيقة لامجازا لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما أفعالنا عز وعلنا. وكذلك علم الله قيام زيد مجاز لأنه ليست الحال التي علم عليها قيام زيد هي الحال التي علم عليها قعود عمرو ولسنا نثبت له سبحانه علما، لأنه عالم بنفسه⁵³.

يعرف ابن جني الحقيقة والمجاز بقوله: الحقيقة ما أقر في الإستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز ما كان بضد ذلك، وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة: الإتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن فقد شرط من هذه الشروط كان اللفظ حقيقة، كما يرى ابن جني ويستشهد بقول النبي صلى الله عليه وسلم "هو بحر" فالمعانى الثلاثة موجودة فيه، أما الإتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي فرس وطرف وجواد ونحوها البحر. وأما التشبيه فلأن جريه يجري في الكثرة مجري مائة.

وأما التوكيد فلأنه شبه العرض بالجوهر وهو أثبت في النفوس منه، والشبه في العرض منتفية عنه، وكذلك قوله تعالى: وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا⁵⁴، هذا هو المجاز وفيه الأوصاف الثلاثة، وأما السعة فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال إنما هو الرحمة. وأما التشبيه فلأنه شبع الرحمة وإن لم يصح دخولها مما يجوز دخوله، فلذلك وضعها في موضعه.

وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض مما يخبر به عن الجوهر وهذا تعال بالعرض وتفخيم منه⁵⁵.

وهكذا يمضي ابن جني يطبق هذه الأسباب الثلاثة التي جعلها عناصر المجاز الثلاثة على المجازات اللغوية في القرآن الكريم وفي الشعر العربي وفي التراكيب اللغوية. وقد انطلق ابن جني في تقرير حكمه من اعتباره أن أكثر عبارات اللغة إنما هي مجازات لحقت بالحقيقة لكثرة الإستعمال وطول العهد، أو ما يعرف لدى المتأخرين بالمجازات الميتة، فقولنا "قام زيد" مجاز للاحقيقة، لأنه من باب وضع الكل موضع البعض للإتساع والمبالغة وتشبيهه القليل بالكثير⁵⁶، لأن الفعل يفاد منه معنى الجنسية، وقام زيد معناه: كان منه القيام، وكيف يكون منه ذلك ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام، وكيف يكون منه ذلك وهو جنس، والجنس يطبق جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات من كل وجد منه القيام، ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد ولا في مقام واحد ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم، هذا محال عند كل ذى لب، فإذا كان كذلك علمت أن قام زيد مجاز للاحقيقة⁵⁷. وبيان أن الفعل قام لم يوضع في الأصل للدلالة على جنس القيام كله هو جواز إعماله في جميع أجزائه، فتقول: قمت قومة وقومتين ومائة قومة، وقيامًا حسنًا وقيامًا قبيحًا⁵⁸.

المجاز عند أبي الحسين البصرى:

أما أبوالحسين البصرى وهو تلميذ من أبرز تلامذة القاضى عبدالجبار فإن أقواله فى هذا الموضوع تؤكد الفكرة ذاتها أكثر من موضع من كتاباته ، ولقد التزم فى مقدمة "المعتمد فى أصول الفقه" بأن يبين حسن وقوع المجاز فى القرآن ليصبح له أن يحمل كثيرا من الآيات التى يستدل بها خصوم المعتزلة فى كثير من المسائل على المجاز⁵⁹ ، ثم بين ذلك لاحقا فى باب عقده لإثبات دخول المجاز فى كتاب الله تعالى ، فقال:والدليل على حسن ذلك أن إنزال الله عزوجل القرآن بلغة العرب يقتضى حسن خطابه إياها فيه بلغتها ما لم يكن فيه تنفير كالكلام السخيف المنسوب قائله إلى العى، وليس هذه سبيل المجاز ، لأن أكثرالفصاحة إنما تظهر بالمجاز والاستعارة ، وأما الدلالة على أن فى القرآن مجازا فقول الله عزوجل : جدارا يريد أن ينقض⁶⁰ ، وقوله : "وَجَاءَ رَبُّكَ"⁶¹ ، وقوله : "إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ"⁶² . وقد رد البصرى فى هذا الباب على منكرى المجاز وناقش أدلتهم وأبطلها بالحجج الدامغة والبراهين الساطعة⁶³ .

المصادر والمراجع

- ¹ القصص، الآية 4.
- ² البقرة : 19.
- ³ جلال الدين السيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم، ص: 120/2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1998م.
- ⁴ الأنفال : 30.
- ⁵ الحجر : 9.
- ⁶ الأحزاب: 10.
- ⁷ المائدة : 16.
- ⁸ تأويل مشكل القرآن ، أبو محمد ابن قتيبة ، تحقيق أحمد أضفر، ص 103، المكتبة العلمية، ط 1981م.
- ⁹ الكشاف عن حقائق التنزيل ، أبوالقاسم محمود بن عمر الزمخشري، ص 409/3. دارالفكر العربى ، الطبعة الأولى 1977م.
- ¹⁰ الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ، يحيى بن حمزة العلوى، ص 2/3، دارالكتب العلمية بيروت ، ط 1980م.
- ¹¹ المباحث البلاغية فى ضوء قضية الإعجاز القرآنى ، أحمد جمال العمري ، ص 158، مكتبة الخانجي ، ط 1980م.

- ¹² مقال : بطلان أدلة المجاز ، مصطفى عيد الصياصنة، مجلة البحوث الاسلامية، العدد السابع والثلاثون، رجب 1413هـ، ص 49.
- ¹³ الإحكام في أصول الأحكام، الأمدى ، تحقيق سيد الحميلي، ص 74/1، دارالكتاب العربي بيروت، ط الأولى.
- ¹⁴ الحج : 40.
- ¹⁵ الإبهاج في شرح المنهاج، تاج الدين السبكي، ص 297/1، دارالكتب العلمية بيروت، ط 1995م.
- ¹⁶ مختصر الصواعق المرسله ، ابن القيم، تحقيق الحسن بن عبدالرحمن، ص 3. دارإحياء التراث العربي، ط الأولى 1994م.
- ¹⁷ التبصرة في أصول الفقه ، أبو اسحاق الشيرازي، تحقيق محمد حبن هيتو، ص 179. دارالفكر العربي، ط 2010م.
- ¹⁸ المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
- ¹⁹ الإيضاح، أبو عبدالله بن زكريا القزويني، ص 164، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط الثالثة، 1418هـ
- ²⁰ الزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، ص 624/1.
- ²¹ المصدر السابق ، ص 626 /1.
- ²² مقدمة ابن الصلاح، تقى الدين ابن الصلاح، تحقيق نوالدين عنتر، ص 112، دارالمعارف القاهرة، ط 2001م.
- ²³ الزهر في اللغة وأنواعها، ص 364/1.
- ²⁴ الاتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي، ص 46/2.
- ²⁵ سورة هود: 97.
- ²⁶ الزهر في اللغة وأنواعها، ص 362/1.
- ²⁷ ينظر ، فتاوى ابن تيمية – كتاب الايمان، جمع وترتيب : عبدالرحمن العاصي ، ص 88، الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين، جدة، ط 1989م.
- ²⁸ النساء : 10.
- ²⁹ المائدة: 42.
- ³⁰ كتاب الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبدالسلام هارون، ص 25/5، دار إحياء التراث العربي، ط 1969م.
- ³¹ كتاب الإيمان ، ص 107.
- ³² نشأة الأشعرية وتطورها، جلال موسى، ص 394، دارالكتاب اللبناني للطباعة والنشر، ط الأولى 2004م.
- ³³ إرشاد الفحول الى تحقيق الحق في علم الأصول ، محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق سامي بن العربي الأثري، ص 155، مكتبة الخانجي القاهرة، ط 1997م.
- ³⁴ المستصفي من علم الأصول ، أبو حامد الغزالي، ص 186/1، شركة المدينة المنورة للطباعة، 2008م.
- ³⁵ المصدر السابق، ص 252/1.

- ³⁶ المصدر السابق، ص 197.
- ³⁷ المصدر السابق، 1/253.
- ³⁸ سورة الكهف، 22.
- ³⁹ في البلاغة العربية، دكتور عبدالعزيز عتيق، ص 330، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، ط 2007م.
- ⁴⁰ دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، ص 235، دار الكتاب العربي، ط 1995م.
- ⁴¹ أسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق هريتر، ص 361، مكتبة المتنبي القاهرة، ط 1979م.
- ⁴² المصدر السابق، ص 364.
- ⁴³ سورة البقرة، الآية 210.
- ⁴⁴ سورة الفجر، 22.
- ⁴⁵ سورة طه 5.
- ⁴⁶ سورة الحشر، 2.
- ⁴⁷ أسرار البلاغة، ص 361-364.
- ⁴⁸ الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ص 246/3، دارالكتب المصرية، ط 2011م.
- ⁴⁹ سورة الزمر، 56.
- ⁵⁰ الخصائص، ص 247/3.
- ⁵¹ سورة يس 71.
- ⁵² الخصائص، ص 248/3.
- ⁵³ الخصائص، 2/499.
- ⁵⁴ سورة الأنبياء، 70.
- ⁵⁵ الخصائص، 2/444-445.
- ⁵⁶ الخصائص، 2/448.
- ⁵⁷ الخصائص، ص 2/448.
- ⁵⁸ المصدر السابق، ص 2/448.
- ⁵⁹ المعتمد في أصول الفقه، أبوالحسين البصري، تحقيق خليل الميس، ص 16/1، دارالكتب العلمية بيروت، ط الأولى 1403هـ.
- ⁶⁰ الكهف 77.
- ⁶¹ الفجر 22.
- ⁶² القيامة 23.
- ⁶³ المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي الطيب البصري، 1/24-25.